بأي ثمن؟ المنظمات التي تقودها النساء، وتخفيضات التمويل، وثمن البقاء

SNAPSHOT

شكر وتقدير

أعدَّ كلٌّ من ديفون كون وجوليان ديتش هذا التقرير والمفاهيم الواردة فيه، بدعم من مساهمات جوهرية قدّمتها أيفا ماكلولين غالياردي، وساديا كيدواي، وبريالي سور. كما قدّم جيريمي كونيديك، وهاردن لانغ، وكيلي ليسون، ومانيشا توماس، وفانيسا جاكسون، وزانثي شارف مراجعات إضافية وأسهموا بملاحظاتهم. ودعم كل من حنين أحمد، وزينب شمعون، وديفون كون، وديانا فلوريز، وبريالي سور جهود جمع البيانات وتحليلها. تولت ديانا كويك التحرير اللغوي للتقرير، فيما وضعت غريتشن لارسن تصميمه. وتتقدم منظمة اللاجئين الدولية ومفوضية اللاجئين النسائية بخالص الشكر والتقدير إلى جميع القيادات النسائية اللاتي شاركن في هذا البحث.

نبذة عن منظمة اللاجئين الدولي

تكرّس منظمة اللاجئين الدولية جهودها لبناء عالم يرحّب بالأشخاص الذين يبحثون عن ملاذٍ آمنٍ ويحتضنهم بشكلٍ أكبر. ويعمل خبراؤنا مع شركاء من حول العالم لدراسة التحديات التي يواجهها الأشخاص النازحون واستكشافها، وإيجاد الحلول المناسبة لها على مستوى السياسات، بالإضافة إلى حشد الجهود اللازمة ومساءلة أصحاب النفوذ. ومن الأساسي، من منظور منظمة اللاجئين الدولية، أن يكون الأشخاص الذين يعيشون تجربة النزوح في صميم الجهود الرامية إلى إيجاد حلول لهذه التحديات. كما أننا نلتزم بتوسيع الحيّز المتاح أمام قيادات اللاجئين والقيادات المحلية داخل منظمتنا، وفي المجال العام، وفي دوائر صنع القرار. ونحن لا نقبل أي تمويل صادر عن الحكومات أو الأمم المتحدة حرصًا على ضمان استقلالية عملنا ومصداقيته. يُسهم الدور المحوري الذي نضطلع به في تعزيز المساءلة، ويخولنا التحدث بحرية عندما يتعذر على الآخرين فعل ذلك أحيانًا.
www.refugeesinternational.org

نبذة عن مفوضية اللاجئين النسائية

تسعى مفوضية اللاجئين النسائية إلى تحسين حياة النساء والأطفال والشباب وغيرهم من الأفراد الذين لا يحظون بالاهتمام والتقدير اللذين يستحقونهما، ولا يحصلون على الخدمات الكافية في سياق الاستجابات الإنسانية للنزوح والأزمات، كما تهدف إلى حماية حقوقهم. ونعمل بالشراكة مع المجتمعات المتأثرة بالنزوح لفهم احتياجاتها، وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتها، والدعوة إلى تطوير سياسات وممارسات في مجالات العمل الإنساني والتنمية والاستجابة لقضايا النزوح، بما يحقق تحسينات مستدامة ويُحدث تغييرًا إيجابيًا في المساواة بين الجنسين. ومنذ تأسيس المنظمة عام ١٩٨٩، ونحن نُعد من أبرز الجهات الرائدة المعنية باحتياجات النساء والأطفال والشباب من اللاجئين، والسياسات الرامية إلى حمايتهم وتمكينهم.
www.womensrefugeecommission.org

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:

هاردن لانغ، نائب رئيس البرامج والسياسات، منظمة اللاجئين الدولية
hardin@refugeesinternational.org
جوليان ديتش، مديرة البحوث، مفوضية اللاجئين النسائية
julianned@wrcommission.org

تُستخدم جميع الصور بموجب ترخيص المشاع الإبداعي CC BY-NC 2.0 أو CC BY-NC-ND 2.0.

للاطلاع على التقرير الكامل، يُرجى زيارة: https://www.womensrefugeecommission.org/research-resources/at-what-cost-women-led-organizations-funding-cuts-and-the-price-of-survival/

© ٢٠٢٦ منظمة اللاجئين الدولية ومفوضية اللاجئين النسائية.

الملخص التنفيذي

في وقتٍ بلغت فيه الاحتياجات الإنسانية مستويات غير مسبوقة، يواجه النظام الإنساني العالمي أزمة تمويل حادة. فقد بدأت الحكومات المانحة الرئيسية، ولا سيما الولايات المتحدة، بخفض مساعداتها الإنسانية في أواخر عام ٢٠٢٤، ثم اشتدت وتيرة هذه التخفيضات طوال عام ٢٠٢٥، لتجد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني نفسها تكافح من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة. وقد تأثرت المنظمات التي تقودها النساء بهذه التخفيضات على نحو غير متناسب، رغم الدور الأساسي الذي تؤديه في الوصول إلى النساء والفتيات ودعمهن في سياقات الأزمات.

يتناول هذا البحث أثر تخفيضات التمويل الأخيرة على المنظمات التي تقودها النساء في سياقات العمل الإنساني، وكيفية استجابتها لها. ويستعرض التحديات التي تواجهها هذه المنظمات، والاستراتيجيات التي تعتمدها لضمان استمرارها، والآثار المترتبة على إجراءات التكيّف تلك بالنسبة للنساء والفتيات، وإصلاح العمل الإنساني، والجهود الرامية إلى نقل السلطة والموارد إلى الجهات المحلية. استند هذا البحث إلى مراجعة الأدبيات، وإلى ٢٨ مقابلة مع مُخبِرين/مخبرات رئيسيين/رئيسيات يمثلون منظمات تقودها نساء في أفغانستان وبنغلاديش (كوكس بازار) وهندوراس ولبنان والسودان وأوكرانيا. أُجريت المقابلات في مايو/أيار ٢٠٢٦، واعتمد البحث في تحليلها نهجًا استقرائيًا تشاركيًا هدف إلى تحديد الموضوعات المشتركة عبر مختلف السياقات.

تكشف النتائج أن آثار خفض التمويل لا تقتصر على نشوء صعوبات تشغيلية فورية تواجه المنظمات التي تقودها النساء فحسب، بل تمتد لتشمل تحديات هيكلية تطال عمق النظام الإنساني. على سبيل المثال، أوضحت المنظمات التي تقودها النساء أنها اضطرت إلى انتهاج استراتيجيات للبقاء لا يمكن الاستمرار في تطبيقها على المدى الطويل، وأنها أصبحت تعتمد على التضحيات الشخصية، والعمل غير مدفوع الأجر، وتقليص حجم عملياتها. ورغم أن إجراءات التكيّف هذه قد تُمكّن المنظمات من مواصلة عملها على المدى القصير، إلا أنها تفرض ثمنًا باهظًا يتمثل في تراجع حصول النساء والفتيات على الخدمات، وتقويض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وفقدان الخبرات الفنية والذاكرة المؤسسية، وإضعاف نظم الحماية المجتمعية.

يخلص التقرير إلى أنه يجب ألا تقتصر جهود إصلاح العمل الإنساني على التعامل مع ندرة الموارد فحسب، بل ينبغي أن تعالج أيضًا أوجه عدم التوازن القائمة في السلطة والتمويل وصنع القرار. ومن شأن ذلك أن يساعد على خروج النظم الإنسانية من أزمة التمويل التي تواجهها، لتتحول إلى نظم أكثر عدالة واستدامة واستجابةً لاحتياجات المجتمعات التي تخدمها.

التوصيات

يتوجب على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، والجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة:

- **زيادة نسبة التمويل المباشر والمخصص للمنظمات التي تقودها النساء، وللأولويات الإنسانية المراعية للاعتبارات الجنسانية.** ينبغي على الجهات المانحة وصناديق التمويل المشتركة وضع أهداف يمكن قياسها لتحديد نسبة التمويل الإنساني التي تصل بالفعل إلى المنظمات التي تقودها النساء، كما عليها تحديد مخصصات تمويلية للمجالات ذات الأولوية مثل الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وقيادة المرأة. في هذا السياق، يقدم صندوق الصومال الإنساني نموذجًا يُحتذى به لرصده مخصصات تمويلية تستهدف أنشطة الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وأنشطة حماية الطفل. ويتوجب على الجهات المانحة، بما في ذلك صناديق التمويل المشتركة القُطرية، أن تنشر سنويًا بياناتٍ عن التمويل المخصص للمنظمات التي تقودها النساء وللأولويات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، بما يعزز المساءلة ويتيح تتبع التقدم المحرز.

- **إعطاء الأولوية للتمويل المرِن ومتعدد السنوات، ولتمويل جهود تحسين القدرات المؤسسية للمنظمات التي تقودها النساء.** ينبغي على الجهات المانحة، وفي إطار التمويل المتاح لديها، زيادة المنح المرِنة ومتعددة السنوات المخصصة لدعم تنفيذ البرامج، وتعزيز كفاءة المؤسسات وسلامتها، وتغطية التكاليف التشغيلية غير المباشرة. ومن شأن ذلك أن يمكّن المنظمات التي تقودها النساء من التكيّف سريعًا مع الاحتياجات والأولويات المتغيرة، وتنفيذ برامج ذات أثر مستدام، وبناء قدراتها المؤسسية والحفاظ عليها، وتعزيز علاقاتها طويلة الأمد مع المجتمعات التي تخدمها.

- **تبسيط متطلبات حصول المنظمات التي تقودها النساء على التمويل.** يجب تبسيط معايير الأهلية وتسهيل إجراءات التقدم للحصول على المنح وإدارتها ورصدها وإعداد التقارير بشأنها للمنظمات المحلية التي تقودها النساء، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والمالي اللازم لتنفيذ هذه الإجراءات عند الحاجة. وينبغي، عند الاقتضاء، تكييف متطلبات العناية الواجبة بما يتناسب مع حجم المنظمة ونوعها، بما في ذلك المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية المحلية، وتوسيع نطاق تطبيق آلية "جوازات سفر" العناية الواجبة.[i] على سبيل المثال، نجح صندوق أوكرانيا الإنساني (UHF) في استحداث عملية لتقييم القدرات تراعي السياق المحلي

للمنظمات المحلية، وفي إنشاء مسارات مباشرة لتمويل المنظمات غير الحكومية الوطنية، مما أسهم في زيادة نسبة التمويل المخصص للمنظمات التي تقودها النساء من ١٩٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٣١٪ في عام ٢٠٢٤.[ii]

- **دعم وزيادة المشاركة الآمنة والهادفة للمنظمات التي تقودها النساء وتعزيز دورها القيادي على جميع مستويات تنسيق العمل الإنساني وفي محافل صنع القرار كافة،** بما في ذلك على مستوى الفرق القطرية المعنية بالعمل الإنساني، وصناديق التمويل المشتركة القُطرية، وآليات التنسيق بين المجموعات والقطاعات (بما لا يقتصر على مجالي العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وحسب)، وعمليات رصد المشهد العام للاحتياجات الإنسانية، وخطط الاستجابة الإنسانية. ويمكن استخلاص الدروس من أصحاب الخبرة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي، من حيث دعم المشاركة الهادفة للمنظمات التي تقودها النساء وتعزيز دورها القيادي في تنسيق الجهود المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتطبيق هذه الدروس على مختلف النظم.[iii] أما الجهات العاملة على شؤون النوع الاجتماعي في فرق العمل المعنية بالعمل الإنساني، فيجب أن تبقى منصات أساسية لتنسيق جهود المنظمات التي تقودها النساء، وللنهوض بأولويات النوع الاجتماعي في مختلف السياقات الإنسانية، علمًا أنها تتطلب استثمارات مستدامة.[iv]
- **الاستثمار في الصناديق والمنصات التي تدعم استقلالية المنظمات التي تقودها النساء وتمكّنها من تحديد أولوياتها وممارسة سلطتها في صنع القرارات المتعلق بالموارد.** وتقدم المنصة الوطنية الأوغندية لشبكة العمل الإنساني النسوي نموذجًا عن أساليب جديدة في التمويل والإدارة في العمل الإنساني، تُمكّن المنظمات التي تقودها النساء من الاضطلاع بأدوار قيادية، وتعزز الحوكمة الجماعية، وتقاسم المخاطر، وتحسين رفاه المجتمعات المحلية على المدى الطويل.[v] كما يشكّل صندوق الاستجابة الأولية نموذجًا لصندوق عالمي نسوي يعتمد نهج التمويل المشترك، تديره مجموعة من المنظمات التي تقودها النساء والصناديق النسوية.[vi]

- **تنفيذ عملية دورية لحصر المنظمات التي تقودها النساء والتواصل معها بشكلٍ استباقي.** ينبغي على الجهات المانحة، بما في ذلك صناديق التمويل المشتركة القُطرية، أن تتواصل بشكل استباقي مع المنظمات التي تقودها النساء وأن تزودها بمعلومات واضحة بشأن معايير الأهلية ومتطلبات العناية الواجبة اللازمة للحصول على التمويل. وقد أظهر صندوق سوريا الإنساني كيف يمكن أن يسهم الرصد المستهدف للجهات الفاعلة المحلية، والتواصل الموجَّه مع المنظمات التي تقودها النساء، وتنظيم جلسات تعريفية بشأن معايير الأهلية ومتطلبات العناية الواجبة، في توسيع فرص الحصول على التمويل الإنساني للمنظمات التي قد تكون معرَّضة للاستبعاد في خلاف ذلك.

- **الاستثمار في التكامل لا التنافس.** يجب الحدّ من منافسة المنظمات غير الحكومية الدولية على فرص التمويل المخصصة للجهات المحلية أو الوطنية، وذلك بهدف الحفاظ على فعالية نظام العمل الإنساني وأثره بالنسبة للمجتمعات المحلية. ويقدم الإطار الجديد بشأن التكامل في العمل الإنساني، الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، نموذجًا يمكن من خلاله للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تضطلع بأدوار تكميلية تدعم الأهداف المشتركة، مثل تقديم الخبرة الفنية، أو الدعم اللوجستي والتنسيق، أو المناصرة وتبادل المعلومات.[vii]

المراجع

[i] هومينتوم ومايكل سوليس، *جوازات السفر الخاصة بالعناية الواجبة: حل محتمل لتحدٍ تم تحديده محلياً (واشنطن العاصمة:* هومينتوم، ٢٠٢٣)، https://humentum.org/blog-media/due-diligence-passporting-a-possible-solution-to-a-locally-identified-challenge/ .

[ii] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *التقرير السنوي لصندوق أوكرانيا الإنساني لعام ٢٠٢٤ (كييف:* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ٢٠٢٥)، https://www.unocha.org/publications/report/ukraine/ukraine-humanitarian-fund-annual-report-٢٠٢٤-enuk.

[iii] GBV Area of Responsibility, *Women-Led Organizations (WLOs): Leadership in GBV Coordination Resource Package* (2023), https://gbvaor.net/sites/default/files/2023-05/WLO%20Leadership%20in%20GBV%20Coordination%20Resource%20Package%20%281%29.pdf

[iv] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إطار المساءلة المتعلقة بالنوع الاجتماعي لعام ٢٠٢٤. (٢٠٢٥). https://knowledge.unwomen.org/sites/default/files/٢٠٢٦-٠١/iasc-gender-accountability-framework-report-٢٠٢٤-en.pdf

[v] Feminist Humanitarian Network, *Extractive by Design: Humanitarian Risk Practices, Women-Led Civil Society, and the Structural Violence of Global Aid Governance* (نوفمبر ٢٠٢٥). https://static١.squarespace.com/static/٦٠٧٢٠٦٨ad٨٤bdb٧٧٤٧٩١b٩٦٥/t/٦٩ef٥e٨b٧a٠٦ad٢٢d٠٦d١e٩a/١٧٧٧٢٩٤٩٨٧٨٢٩/Extractive+by+Design+Report.pdf

[vi] N. Veerapen, C. Mazzilli, and M. Daigle (2026) Pathways to better funding for women-led organisations. HPG report. London: ODI Global, https://odi.org/en/publications/pathways-to-better-funding-for-women-led-organisations/.

[vii] Humanitarian Advisory Group, *Humanitarian Complementarity: Rebalancing Power for a People-Centred System—Local if Possible, International if Necessary* (Melbourne: Humanitarian Advisory Group, 2025), https://reliefweb.int/report/world/humanitarian-complementarity-rebalancing-power-people-centred-system-local-possible-international-necessary-think-piece.